

برنامج إدارة الحكم في البلاد العربية  
النشرة الإخبارية - العدد التاسع: تموز/يوليو - أيلول/سبتمبر 2007

التعاون العربي المشترك

المنتدى العربي لحماية المستهلك في أيار/مايو 2008

وقعت جامعة الدول العربية اتفاقاً مع شركة "حماية العالمية" لتنظيم المنتدى العربي الأول لحماية المستهلك ومناهضة الغش التجاري والتقليد، في أيار/مايو 2008 في السعودية. وإفاد بيان صحافي مشترك وزعته جامعة الدول العربية و "المنتدى" و "حماية العالمية" في القاهرة بأن الاتفاق الذي وقع في الغرفة التجارية في جدة، يسري مدة خمس سنوات.

وأكد المدير العام للمنظمة العربية للتنمية محمد التويجري أن الهدف من المنتدى حماية المستهلك وتقليل أثر الغش التجاري في الاقتصادات العربية. وقال ان المنتدى سيعقد سنويا لتفعيل آليات وقوانين مكافحة ظاهرة الغش التجاري. ويقدر حجم الغش التجاري في الدول العربية بنحو 50 مليار دولار سنويا. وسيشترك في المنتدى وزراء التجارة والمالية العرب وكبار المسؤولين عن هيئات الجمارك والغرف التجارية وجمعيات حماية المستهلك ومنظمات المجتمع المدني.

(وكالة أنباء الشرق الأوسط، الحياة، 2 تموز/يوليو 2007).

الحوار المصرفي العربي - الأوروبي

نظم اتحاد المصارف العربية في بروكسل - بلجيكا يومي 28 و 29 حزيران/يونيو 2007 القمة المصرفية العربية الدولية تحت عنوان "الحوار المصرفي العربي - الأوروبي" بالاشتراك مع الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب وبالتعاون مع الاتحاد المصرفي الأوروبي ومنتدى المصرفيين الدولي. وشارك في القمة نحو 200 شخصية مصرفية ومالية واقتصادية من القطاعين العام والخاص، ومن الدول العربية والأوروبية والأميركية.

ورحب المشاركون بالإصلاحات المالية والاقتصادية التي تطبقها الدول العربية لإغناء مناخات الاستثمار في اقتصاداتها الوطنية. وشددوا على أهمية مواصلة القطاع المصرفي العربي تحديث وتطوير سياسات ومعايير وممارسات الحوكمة الجديدة وإدارة المخاطر الشاملة، ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، وأساليب الإفصاح المالي وبما يتماشى والمعايير الدولية المتعارف عليها. كما شددوا على أهمية تواصل الدعم من قبل المجتمعات الأوروبية والدولية لجهود الأنظمة المصرفية العربية.

وشدد المشاركون على أن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية أثبتت قدراتها القوية في تعبئة الموارد سواء من الداخل أو من الخارج. كما شددوا على أن تطوير النظام المصرفي الإسلامي يتطلب بالضرورة إنشاء سوق مالية إسلامية تتوافر فيها رؤوس أموال باحثة عن الاستثمار، ومجالات توظيف واستثمار وتحرير الأسواق المالية الإسلامية من القيود وتأمين حرية الاستثمار وتنقل الرساميل.

(وكالة الصحافة الفرنسية، السفير - بيروت، 3 تموز/يوليو 2007).

تأسيس المصرف العربي للسياحة

يرعى وزير السياحة اللبناني جو سركيس بصفته رئيساً للدورة الحالية للمجلس الوزاري العربي للسياحة في مدينة جدة السعودية تأسيس "المصرف العربي للسياحة". وأوضح سركيس أن المصرف يدعم الاستثمارات السياحية

في الدول العربية كلها، وسيكون للبنان النصيب الأكبر من خلال المشاريع السياحية التي ستنشأ، فهو بلد سياحي بامتياز، وسيكون في تصرف المستثمرين اللبنانيين والعرب لإقامة مشاريع في لبنان.  
(الحياة، 4 تموز/يوليو 2007).

## 2 مليار دولار رأس مال البنك السياحي العربي

أبرم الأمين العام للهيئة العليا للسياحة الأمير سلطان بن سلمان بن عبد العزيز، مع رئيس الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للسياحة وزير السياحة اللبناني المهندس جوزيف سركيس اتفاق إنشاء بنك سياحي عربي برأسمال قدره ملياري دولار، بين المنظمة العربية للسياحة ومجموع "سراج كابيتال".  
وقال رئيس "المنظمة العربية للسياحة" بندر آل فهيد أن المؤسسين هم من بعض الدول العربية وأنهم سيحتفظون بنسبة 40% من أسهم البنك، وستطرح نسبة 60% للاكتتاب العام. وسيتم تحديد مقر البنك في أحد الدول العربية وتنشأ فروع له في بعض البلدان العربية. وسيتولى البنك بعد إنشائه إدارة صناديق التنمية السياحية التي تتبناها المنظمة من خلال مجلس وزراء السياحة العرب والتي تقدر قيمتها بـ 4 مليارات دولار.  
(وكالة الأنباء السعودية، السفير - لبنان، الحياة، 6 تموز/يوليو 2007).

## تريليون دولار حجم المشاريع العقارية في الخليج

قدرت مصادر اقتصادية في أبو ظبي حجم المشاريع التطويرية في القطاع العقاري في دول مجلس التعاون بتريليون دولار، وأشارت إلى أن الإمارات "تحتل المرتبة الأولى في هذا المجال تليها السعودية فقطر".  
وتوقع مركز المعلومات في غرفة تجارة وصناعة أبو ظبي في تقرير أصدره في 4 تموز/يوليو 2007 استمرار قطاع العقارات وخدمات الأعمال في دول المجلس في "تسجيل معدلات نمو متميزة في السنوات المقبلة". وأكد أن هذا القطاع تمكن من استقطاب استثمارات واهتمامات المستثمرين المحليين والعالميين، نظرا إلى العائد المرتفع الذي يحققه على الدخل (بين 15 و 30%).  
(الحياة، 5 تموز/يوليو 2007).

## إطلاق العقد العربي للتعليم 2008 – 2018

عقد وزراء التربية والتعليم العرب مؤتمرا استثنائيا في تونس في منتصف شهر تموز/يوليو 2007 حضره الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد عمرو موسى. وكان أهم قرار اتخذه الوزراء إطلاق العقد العربي للتعليم (2008 – 2018) بناء على اقتراح قدمه عمرو موسى استنادا إلى قرارات مؤتمر القمة العربية الأخير، وإلى خطة تطوير التربية والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي" التي وضعتها "المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (اليسكو).  
ومن الملامح الرئيسية للعقد العربي للتعليم، التأكيد على دور المؤسسات الأهلية المتخصصة والصناديق التمويلية والقطاع الخاص واللجان البرلمانية وجميع وسائل الإعلام ووسائل الإعلان، لدعم عملية تطوير التربية والتعليم، ولتوطين العلوم واستخدام اللغة العربية وإجادة اللغات الأجنبية وتنشيط الترجمة من وإلى اللغة العربية، ولإنتاج المعرفة ودعم البحث العلمي دعما مبتكرا غير تقليدي.  
(الحياة، 16 تموز/يوليو 2007).

## الملتقى الاقتصادي العربي - الألماني

اختتم في 13 تموز/يوليو في برلين الملتقى الاقتصادي العربي - الألماني العاشر باتخاذ توصيات أكدت أهمية مواصلة تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين ألمانيا والدول العربية لا سيما أن هذه زادت وارداتها من ألمانيا بنسبة 19% خلال الأشهر الأربعة الأولى من السنة الجارية.

وعقد رجال أعمال عرب وألمان شاركوا في الملتقى عددا من الاتفاقات والصفقات إثر يومين من المشاورات والبحث في إطار تسع ورش عمل بينها ورشة عمل لسيدات أعمال عربيات وألمانيات. وركز الملتقى على الجزائر كشريك رئيس له هذه السنة، إذ يشارك نحو 170 ممثلا عن القطاعين العام والخاص الجزائريين في ورش العمل وعرضوا مجالات الاستثمار التي توفرها بلادهم في مختلف القطاعات الاقتصادية، إضافة إلى عرض الحاجة إلى تطوير البنية التحتية في البلاد والانتقال من أحادية قطاع النفط والغاز إلى تطوير قطاعات الصناعة والسياحة والزراعة.

(الحياة، 14 تموز/يوليو 2007).

### مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مهدد بالتوقف

يعيش مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية، أزمة مالية حادة تهدد بوقف نشاطه تماما في حال عدم سداد الأعضاء متأخراتهم المستحقة في أقرب وقت. ودعا مندوب السودان في المجلس محمد حسن أبو زيد خلال اجتماع للمندوبين الدائمين، إلى عقد دورة طارئة لدرس الوضع المالي الصعب للمجلس، الذي دخل في أزمة مالية بسبب عدم سداد الدول الأعضاء متأخراتهم المستحقة في الموازنة، والتي بلغت في أيار/مايو نحو 6ر6 مليون دولار، ووعده مندوب العراق وموريتانيا عبد الخالق العامري وبالحسن يارو، بسداد حصة بلادهما قريبا جدا. ويضم المجلس 10 دول هي: مصر، السودان، الصومال، موريتانيا، سوريا، الأردن، العراق، فلسطين، اليمن وليبيا.

وأوضح الأمين العام للمجلس أحمد جويلي أن المجلس بدأ إعداد المقترحات التي ستعرض على القمة الاقتصادية والاجتماعية والتنمية العربية، بالتزامن مع كل مؤسسات العمل العربي المشترك.

وطرح المجلس أربعة مواضيع رئيسية لعرضها على القمة الاقتصادية العربية تتعلق بدعم برنامج تنمية الاستثمار في المنطقة العربية والاستثمار في مجال المشاريع العربية المشتركة، وإنشاء مؤسسة تمويل عربية وضرورة إقامة السوق العربية المشتركة إضافة إلى موضوع تطوير قطاع النقل العربي.

(الحياة، 20 تموز/يوليو 2007).

### 40 مليار دولار تحويلات المهاجرين العرب عام 2006

قدر باحثون من البنك الدولي حجم الأموال المرسلة من المهاجرين العرب إلى بلدانهم الأم السنة الماضية 25 مليار دولار، وأكدوا، اعتمادا على قواعد بيانات "معهد دراسات التنمية" في "جامعة ساسكس" البريطانية، أن المبلغ المشار إليه لا يشمل سوى الحوالات الخاضعة للرقابة الرسمية والقابلة للحصر، بينما لا تقل القيمة الحقيقية للتحويلات العربية المرسلة عبر القنوات التقليدية وغير التقليدية عن 40 مليار دولار. ويتواجد نحو 80% من المهاجرين العرب (9ر5 مليون مهاجر) في الدول الغنية في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية بينما يعمل الباقون كوافدين في الدول العربية والخليجية. أما أبرز الدول التي تتم التحويلات منها فهي فرنسا والسعودية وأميركا وكندا وأستراليا.

(الحياة، 4 تموز/يوليو 2007).

### التجارة الحرة الأوروبية - الخليجية قبل نهاية عام 2007

انتهت دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد الأوروبي من 95% من بنود اتفاق إنشاء منظمة للتجارة الحرة بين الطرفين. وقال ممثل دول الخليج لدى الاتحاد الأوروبي حمد العامر أن التوقيع يسير وفق ما هو مرسوم له، ومن المؤكد أن يتم قبل نهاية 2007.

(الحياة، 4 تموز/يوليو 2007).

## استثمارات عربية كبيرة في مصانع الحديد والصلب

تخطط المنطقة العربية لاستثمار 2ر8 مليار دولار في الشهور المقبلة في توسيع مصانع الحديد والصلب القائمة وبناء أخرى، تلبية للطلب المتزايد على هاتين السلعتين، نتيجة مئات المشاريع العمرانية التي تشهدها المنطقة من المحيط إلى الخليج. وتضاف هذه الاستثمارات إلى سوق يقدر حجمها بـ 6ر5 مليار دولار، في ظل توقعات بارتفاع الطلب على الحديد والفولاذ في البلاد العربية العام المقبل إلى نحو 20 مليون طن، بحسب المدير التنفيذي لشركة "سفير انفستمنت" الأسترالية جون بلسم.

ورجح بلسم أن يصل إنتاج المنطقة من الحديد والصلب نهاية العام الجاري إلى 18ر5 مليون طن، مشيراً إلى أن إنتاج المملكة العربية السعودية وصل إلى 4ر5 مليون طن خلال العام الجاري، وإنتاج مصر إلى 3ر8 مليون طن، إضافة إلى ما تنتجه الإمارات وليبيا وقطر ودول عربية أخرى.  
(الحياة، 23 تموز/يوليو 2007).

## ربط أوروبا بأنبوب الغاز العربي

اتفقت مصر وسوريا والأردن ولبنان على تحويل أنبوب الغاز العربي إلى شبكة عربية لنقل الغاز وربطها بالشبكة الأوروبية بعد انضمام العراق رسمياً إليها. وأعلن وزراء النفط والطاقة في هذه الدول عن تشكيل مجموعة عمل مشتركة لدراسة استخدام الشبكة في تصدير الغاز واستيراده بين الدول المشاركة. واتفق على أن تقوم سوريا بتنفيذ الوصلة البالغ طولها 60 كليو متراً داخل أراضيها حتى الحدود التركية تمهيداً لربط الشبكتين العام القادم.  
(الحياة، 17 آب/أغسطس 2007).

## واقع المناطق الحرة العربية

أصدر "مركز البحرين للبحوث والدراسات" بحثاً معمقاً حول المناطق الحرة العربية. وتوصل البحث إلى أن عدد هذه المناطق العامة يبلغ 53 منطقة تتوزع على الإمارات (14) مصر (11) والأردن وسوريا (6 لكل منهما) والسودان والعراق (3 لكل منهما) وعمان وتونس (2 لكل منهما) ولبنان والكويت وليبيا والمغرب واليمن وجيبوتي (واحد لكل منها). يضاف ما يزيد على الـ 200 منطقة خاصة.  
ورغبت الحكومات العربية في توفير بيئة لجذب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وإنعاش حركة التبادل التجاري، إلا أنها عجزت عن دمج تلك المناطق في الاقتصادات العربية، ويستدل على ذلك بخلو اتفاقات التجارة الحرة الثنائية بين الدول العربية من الإشارة إلى تحرير التجارة أو الاستثمارات بين الدولة ومناطقها الحرة وظلت أغلب الدول العربية، فيما عدا الإمارات تعتبر المناطق الجمركية مواقع قائمة بذاتها تخضع صادراتها واستيراداتها إلى قواعد التجارة الخارجية المعتمدة من قبلها.  
(الحياة، 23 آب/أغسطس 2007).

## مصارف الخليج حصينة

أكدت مؤسسة التقويم الائتماني "ستاندرد أند بورز" حصانة القطاع المصرفي الخليجي من التأثير بتداعيات أزمة الرهن العقاري في أميركا، والتي أرخت بظلالها على القطاعات المالية في الغرب، من أسواق الأسهم إلى العقار إلى المصارف.

وأشارت المؤسسة العالمية إلى أن في حال تأثر بعض المصارف في المنطقة بالأزمة الائتمانية التي تمر بها أميركا وأوروبا وآسيا، فإن معالجة الأمر ليست صعبة. وعزت أسباب استبعادها انتقال الأزمة الائتمانية إلى مصارف دول مجلس التعاون الخليجي، إلى محدودية ارتباط الأخيرة بقطاع الرهن العقاري الممتاز. ولفت المحللون في

"ستاندرد أند بورز" إلى أن حجم الأصول في المصارف الخليجية التي ترتبط بالرهن العقاري في الغرب لا تتعدى 1% من إجمالي أصول مصارف المنطقة التي تقومها المؤسسة.  
(الحياة، 27 آب/أغسطس 2007).

### التحذير من بطء الإصلاح الاقتصادي في العالم العربي

حذر تقرير صادر عن البنك الدولي دول العالم العربي من تباطؤ جهود الإصلاح الاقتصادي بعد تعزز المؤشرات ببقاء أسعار النفط عند مستويات مرتفعة في المدى المتوسط، مما سوف يؤدي إلى تأجيل اتخاذ القرارات الصعبة بشأن الإصلاحات الهيكلية وإعادة تنظيم العقد الاجتماعي.  
وأكد التقرير أنه خلافا لما توحى به زيادة أسعار النفط الراهنة، فإن هناك العديد من العوامل التي تضغط لتجعل من الإصلاح ضرورة ملحة، وفي مقدمة هذه العوامل تنامي الضغوط على أسواق العمل وتوقعات الناس بحدوث تحسينات كبيرة في مستوى العيش والخدمات، علاوة على تصاعد الضغوط التنافسية في الأسواق العالمية.  
ولفت أن "42 مليون عاملا جديدا سيدخلون سوق العمل خلال العقد المقبل، مما يؤدي إلى رفع نسبة القوة العاملة بأكثر من 40% ولا يتوقع انخفاض معدلات نمو القوة العاملة المرتفعة هذه قبل العام 2020. كما أن كلفة تدني مشاركة المرأة العاملة مرتفعة للغاية، وتدل على ذلك معدلات الدخل العائلي المنخفضة ومعدلات نمو الدخل الإجمالي الضائعة".  
(صحيفة الأيام - البحرين، 29 آب/أغسطس 2007).

### منطقة تجارة حرة بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران

كشف الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية أن المجلس "يدرس فتح مفاوضات مع إيران لإقامة منطقة للتجارة الحرة بين دول المجلس الست والجمهورية الإسلامية". وتحدث عن تلقي المجلس رسالة من وزير الخارجية الإيراني منوشهر منقي تبدي فيها إيران "رغبة في بدء مفاوضات في شأن إقامة منطقة تجارة حرة مع كل الدول العربية"، واعتبر ان المجلس "لا يملك سوى التعامل بإيجابية إزاء هذه الرغبة من الجانب الإيراني"، وهو (المجلس) "يريد علاقات طيبة مع جيرانه".  
وأشار العطية إلى أن إيران كانت عرضت إمكان إقامة منطقة للتجارة الحرة، لكن المسألة "طرحت هذه المرة في رسالة رسمية"، ودول المجلس مهتمة باتخاذ خطوات لتوثيق علاقاتها بالدول المجاورة، وأعلن أن هناك لجنة تدرس تفاصيل هذه القضية.  
(رويترز، الحياة، 3 أيلول/سبتمبر 2007).

### 50 مليار دولار عائدات قطاع الاتصالات العربي سنويا

قدرت إحصاءات دولية العائدات السنوية لقطاع الاتصالات وخدمات الانترنت ذات الاستخدام الواسع في الشرق الأوسط بأكثر من 50 مليار دولار هذه السنة، متوقعة نموا إلى 70 مليار دولار في حلول عام 2015. وقدرت حجم إنفاق مشغلي الاتصالات في المنطقة خلال الأشهر الأربعة الأولى فقط من السنة الجارية بنحو 14ر7 مليار دولار استخدمتها الشركات لتوسيع أعمالها لمواكبة النمو في الصناعة.  
وتوقعت الدراسة التي أصدرها مركز بحوث التقنية العالمية "أي دي سي" أن ينمو حجم إنفاق المنطقة سنويا على تقنية المعلومات والاتصالات إلى 45 مليار دولار في 2010، وأن يرتفع حجم الإنفاق على أمن تقنية المعلومات إلى 9ر3 مليار دولار عام 2009 تستحوذ خمس دول خليجية هي السعودية والإمارات والكويت وقطر والبحرين على الحصة الكبرى من تلك الاستثمارات وأشارت "أي دي سي" إلى أن مبيعات أجهزة الكمبيوتر في المنطقة نمت بنسبة 23% خلال الربع الأول من السنة إلى 632 ألف جهاز، مؤكدة أن المشتريات الحكومية شكلت حجر الأساس.  
(الحياة، 5 أيلول/سبتمبر 2007).

## مؤتمر رؤى الإصلاح المالي والضريبي

افتتح في دمشق في 3 أيلول/سبتمبر 2007 "مؤتمر رؤى الإصلاح المالي والضريبي: التجارب والتحديات" بمشاركة 26 خبيراً مالياً من سوريا ومصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة ولبنان وقطر والأردن وصندوق النقد العربي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، والهند. وناقش المؤتمر الإصلاح المالي والضريبي ودوره في إعادة توزيع الدخل وتنظيم الاقتصاد والعمل وضبط الانفاق. كما بحث الوسائل والحلول الكفيلة لإسهام هذا الإصلاح في تنشيط التجارة البينية العربية. ودعا المؤتمر في ختام أعماله في 5 أيلول/سبتمبر إلى ضرورة مكافحة التهرب الضريبي وتعميم مشروع وحدة كبار المكلفين المستحدثة، والخفض التدريجي للرسوم الجمركية والتوجه نحو تطبيق الضريبة على القيمة المضافة.

وأشارت التوصيات إلى ضرورة وضع نظام محاسبي موحد للشركات والمؤسسات وإحداث لجان قضائية خاصة للبت سريعاً بالنزاعات المالية والضريبية وإشراك القطاعات الاقتصادية والإنتاجية في مناقشة التشريعات الضريبية، إضافة إلى منح مزايا ضريبية مشجعة للمؤسسات الفردية والشركات والاستمرار بإعادة النظر بمنح الإعفاءات الضريبية.

(الحياة، 6 أيلول/سبتمبر 2007).

## دول الخليج العربي تناقش 9 أنظمة قضائية جديدة

تناقش دول الخليج العربي الست في الرياض اليوم تسعة أنظمة قضائية جديدة، وأخرى مطورة في سياق العمل المشترك لتكامل الأنظمة والقوانين في دول مجلس التعاون الخليجي. وقال رئيس الاجتماع الحادي عشر لوكلاء وزارة العدل في دول الخليج وكيل وزارة العدل السعودية للشؤون القضائية عبد الله بن صالح الحديثي ان نظراءه سيعرضون في الاجتماع وثيقة للنظام الموحد للتسجيل العقاري العيني (الصيغة الجديدة المعدلة)، ومشاريع النظام الموحد لتنفيذ الأحكام القضائية، ونظام الموحد للتعاون القانوني والقضائي في المسائل الجزائية، والنظام الموحد لمكافحة جرائم تقنية المعلومات، والنظام الموحد للسلطة القضائية ومشروع النظام الموحد للتفتيش القضائي.

أشار الحديثي، إلى أن الاجتماع سيستعرض تقرير لجنة الخبراء المكلفة بإعداد مشروع نظام موحد لأعمال الخبرة أمام القضاء، ووثيقة الدوحة للنظام الموحد لأعمال كتاب العدل، ووثيقة أبو ظبي للنظام الموحد للتوفيق والمصالحة (تمديدها أو مراجعتها). ورجح الحديثي أن يسهم الاجتماع في تعزيز العمل المشترك، وفي التنسيق في المجال القضائي، وتوحيد العديد من الأنظمة بما يخدم العدالة ويسهم في تيسير الإجراءات لمواطني مجلس التعاون.

(الحياة، 9 أيلول/سبتمبر 2007).

## لا تغيير في سياسة صرف العملات الخليجية

أكد محافظ مؤسسة النقد العربي السعودي حمد السيارى أن الدول الخليجية ستنتظر في الخيارات المتاحة أمامها لمعالجة التضخم، لافتاً إلى أن مستوياته مختلفة بين هذه الدول، وان كل بنك مركزي مهتم بهذا الموضوع. وقال بعد انتهاء اجتماع محافظي البنوك المركزية الخليجية في الرياض أنه لا يوجد تغيير حالياً في سياسة صرف العملات الخليجية.

(الحياة، 9 أيلول/سبتمبر 2007).

## تحدي البطالة في العالم العربي

أكدت غرفة التجارة الأميركية أن البطالة من أكبر التحديات التي تواجه المجتمعات العربية التي تقل أعمار 60% من سكانها عن 25 سنة. ورأت أنه كي تتغلب الدول العربية على هذه المشكلة عليها ضخ 70 مليار دولار في

اقتصاداتها سنويا ورفع معدل نموها الاقتصادي من 3% إلى 7%، واستحداث 5 ملايين فرصة عمل سنويا. وأكد طاهر حلمي رئيس غرفة التجارة الأميركية في القاهرة على أهمية تفعيل وتحريك التجارة البينية العربية بشكل كامل وتحريك نقل البضائع والخدمات والعمالة ورأس المال بين الدول العربية للاستفادة من الميزات النسبية فيما بينها لان اقتصاداتها تكمل بعضها بعضا.  
(صحيفة الراية - قطر، 21 أيلول/سبتمبر 2007).

## العملة الخليجية الموحدة لن تعتمد في عام 2010

قال وزير المالية القطري يوسف حسين كمال ان العملة الخليجية الموحدة لن تتحقق بحسب الجدول الزمني المرسوم لها أصلا في عام 2010، فهناك دول لها وجهات نظر مختلفة من هذا الاستحقاق. وكانت سلطنة عمان أعلنت في أيار/مايو 2007 أنها لن تشارك في العملة الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي.  
(صحيفة الشرق الأوسط، 25 أيلول/سبتمبر 2007).

## مشكلات الحوكمة في الشركات العربية

دعت المنظمة العربية للتنمية الإدارية إلى وضع حلول عاجلة لمشكلات عدم تطبيق الحوكمة في الشركات والمؤسسات العربية، وأكدت المنظمة في دراسة حديثة أن عدم تحقيق الشفافية والعدالة وعدم منح حق مساءلة إدارة الشركة، وبالتالي صعوبة تحقيق الحماية للمساهمين وحملة الوثائق جميعا، مع عدم مراعاة مصالح العمل والعمال، وتزايد استخدام استغلال السلطة في غير المصلحة العامة بما يؤدي إلى عدم تنمية الاستثمار وتشجيع تدفقه، وانعكاس ذلك بعدم تنمية المدخرات، وعدم تعظيم الربحية، وعدم إتاحة فرص عمل جديدة، كل ذلك ساهم في تدني الانتاجية العربية والخدمات المقدمة للجمهور.

وأدى تنافس القلة المحتكرة والمطلعين على بواطن الأمور في بعض الشركات وانعكاس ذلك على سوق الأوراق المالية وتحقيق أرباح لتلك الفئات دون الفئات الأخرى من المجتمع وعدم تفعيل دور الأجهزة الرقابية في القيام بدورها الرقابي المتوقع.. إلى المطالبة بضرورة اتباع نظم للحوكمة في الشركات العربية.  
ورصدت دراسة المنظمة عدة مشكلات تواجه الإدارة في الشركات والمؤسسات العربية أبرزها وجود العديد من الممارسات السلبية التي ترتبط بالإفصاح فيما يتعلق بالملكية والإدارة، ومنها عدم الإفصاح عن هيكل الملكية الصريحة والمستترة أو المتداخلة ومكافآت مجلس الإدارة، وعدم الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية (مثل عوامل المخاطر المحتملة)، كذلك عدم تدعيم ممارسات المحاسبة والمراجعة السليمة وعدم تطوير ممارسات مجالس الإدارة بالشركات، وعدم تدعيم وتشجيع ممارسة حملة الأسهم لحقوقهم المكفولة وعدم القيام بتنمية مستدامة واقتصار الأمر على إدخال تحسينات في النظام السياسي والاقتصادي دون القيام بتنمية شاملة كافة نواحي الحياة.  
(صحيفة الشرق - قطر، 25 أيلول/سبتمبر 2007).

## 250 مليار دولار لتلبية احتياجات الدول العربية من المياه

قال خبراء دوليون أن إجمالي الاستثمارات المطلوبة لتلبية احتياجات منطقة الشرق الأوسط من المياه، ومعالجة المياه العادمة تقدر بـ 250 مليار دولار، نصفها تقريبا لتطوير مشاريع تحلية المياه اللازمة في ظل النمو السكاني والتوسع العمراني القياسي الذي تمر فيه. فيما قدروا حاجة دول الخليج وحدها إلى 60 مليار دولار لتحلية المياه اللازمة لمواجهة الطفرة التي تشهدها وتلبية احتياجاتها خلال السنوات العشر المقبلة. وحذر الخبراء من أن عدم إعطاء الأولوية الكافية من جانب حكومات المنطقة لقضية معالجة المياه العادمة (مياه الصرف الصحي ومخلفات المصانع وما شابه) ينذر بكوارث بيئية فضلا عن أنه يعقد مشكلة المياه ويزيد تكاليف تأمين مياه نقية.  
(الحياة، 26 أيلول/سبتمبر 2007).

## تباين الآراء حول فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار

أكد خبراء اقتصاديون ورجال أعمال أن فك ارتباط العملات الخليجية بالدولار لا يخدم الأهداف الكلية للاقتصادات الخليجية ومعالجة معدلات التضخم المرتفعة فيها على المدى المنظور وقالوا ان العملة النقدية الموحدة في حال إقرارها سوف تخلق من دول الخليج سوقا مشتركة وتعزز التكامل الاقتصادي وتعمل على تنشيط التبادل التجاري وتساعد على إلغاء الحواجز الجمركية وتؤدي إلى توحيد السياسات المالية ودعوا إلى الأخذ بتجربة الاتحاد الأوروبي في التدرج في اعتماد الوحدة النقدية والعمل على خفض نسب التضخم وتعديل التشريعات، فيما تباينت آراء ومواقف آخرين من ارتباط العملات الخليجية بالدولار وأكدوا على أهمية فك الارتباط بالدولار وقالوا ان تلك الخطوة من شأنها أن تقوي العملات المحلية وتساعد على استيراد مزيد من الواردات وتعالج معدلات التضخم المرتفعة مشيرين إلى أن دول الخليج خسرت مليارات الدولارات من جراء تراجع الدولار أمام العملات الأجنبية وأبانوا ان ارتباط العملات الخليجية بالدولار محفوف بالمخاطر بسبب عدم استقرار العملة الأميركية مؤكداً أن ربط العملات الخليجية بسلة عملات يحقق الاستقرار والمرونة ويطور اسواق المال ويمهد لإيجاد علاقات متبادلة بين الدول الخليجية تكون قائمة على أسس متينة وكذلك مع الدول الخارجية الأخرى.

(صحيفة الشرق - قطر، 27 أيلول/سبتمبر 2007).

## السوق الخليجية المشتركة

اختتم وكلاء وزارات المال والاقتصاد في دول الخليج العربية في 26 أيلول/سبتمبر 2007 اجتماعهم الـ 24 في الرياض. وصرح وكيل وزارة المالية السعودية الدكتور حمد البازعي أن دول مجلس التعاون ستستكمل قبل نهاية عام 2007 القواعد التنفيذية لتطبيق السوق الخليجية المشتركة. وقال ان دول المجلس تؤيد مبدأ توزيع الإيرادات الجمركية من خلال صندوق مشترك يأخذ بالاعتبار المؤشرات الاقتصادية لكل دولة مع انتهاء الفترة الانتقالية للاتحاد الجمركي الخليجي الذي انطلق في عام 2003.

(صحيفة الشرق - قطر، 27 أيلول/سبتمبر 2007).

## مؤتمر جامعة الدول العربية حول دارفور

أعلنت جامعة الدول العربية أمس الانتهاء من الترتيبات الخاصة بعقد المؤتمر العربي "للدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور" المقرر عقده في الخرطوم يومي 30 و 31 من تشرين الأول/أكتوبر 2007 بالتعاون مع حكومة السودان.

وصرح مدير إدارة افريقيا والتعاون العربي الافريقي ومسؤول ملف السودان بالجامعة العربية السفير سمير حسني بأن المؤتمر سيعقد برئاسة السودان والسعودية "الرئيس الحالي للقمة العربية"، وبرعاية الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى.

ويأتي انعقاد هذا المؤتمر ترجمة للاهتمام العربي بالأزمة في إقليم دارفور والذي ظهر واضحا في الزيارة التي قام بها الأمين العام لجامعة الدول العربية للإقليم خلال عام 2006 والتي أكد خلالها أهمية تعظيم الحضور العربي في الإقليم ومضاعفة الدعم العربي حتى يضطلع العرب بدور أكبر في رفع المعاناة الإنسانية للنازحين من خلال المشاركة المباشرة والفاعلة في عملية عودة اللاجئين إلى قراهم ومزارعهم. وكانت القمة العربية في الرياض قد ناقشت الأوضاع الإنسانية في إقليم دارفور، واصدرت قرارا يدعو الدول الأعضاء للمشاركة في المؤتمر العربي لدعم ومعالجة الأوضاع الإنسانية في دارفور بهدف توفير دعم عربي ملموس يسهم في معالجة الاحتياجات الإنسانية التي خلفها الصراع هناك.

(وكالة أنباء الشرق الأوسط، صحيفة الشرق - قطر، 28 أيلول/سبتمبر 2007).